تقييم منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للأعوام 2016-2025 ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي 2016 و2017

فوازرطروط،وزارة التنمية الاجتماعية، الأردن
يسارغسان الذنيبات، مدرس بجامعة البلقاء التطبيقية- كلية الكرك الجامعية، الأردن

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة الاجابة عن سؤالها الرئيس القائل: ما مستوى منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي 2016 و2017؟. ولبلوغ هذا الهدف، فقد استعملت الدراسة ثلاث طرق بحثية، الأولى قوامها تحليل مضمون وثيقة الخطة مدار البحث، بينما الثانية فقد تمثلت في تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن الخطة محل الدراسة، أما الثالثة فتهض على المقارنة المعيارية بين واقع منهجية إعداد الخطة المبحوثية ومضمونها ومخرجاتها مع نموذجه المثالي الذي طورته الدراسة عبر بعدها النظري. وأظهرت نتائج الدراسة بأن المستوى العام لمنهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي 2016 و2017 متوسط؛ لبلوغ معدله 52%.

Evaluation of the preparationmethodology of the Jordanian Comprehensive National Plan for Human Rightsfor the years ,2016-2025 its actual contents and outputs for 2016 and2017

Study Summary:

The study aimed to answer its major question :What is the level of the preparation methodology of the Jordanian Comprehensive National Plan for Human Rights for the years ,2016-2025 its actual contents and outputs for 2016 and ?2017 To fulfil its objective ,the study employed three research methods :the first had to do with the analysis of the contents of the plan document under research ,while the second is representedin the analysis of the data and available information on the plan under study .The third was based on the standard comparison between the reality of the preparation methodology of the plan and its contents and outputs with its ideal model developed by the study through its theoretical dimension.

The findings of the study showed that the overall level of the preparation methodology of the Jordanian Comprehensive National Plan for Human Rights for the years ,2016-2025 its actual contents and outputs for2016 and 2017 is average ,reaching an average of.52%

مقدمة:

استنادا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والدستور الأردني والشرعية الدولية لحقوق الإنسان ومنظومة التشريعات الوطنية الأردنية والميثاق الوطني الأردني، وارتكازا على نتائج تشخيص حالة حقوق الإنسان التي أظهرتها تقارير لجان الحريات وحقوق الإنسان البرلمانية والنقابية والتقارير السنوية للمركز الوطني لحقوق الإنسان وغيره من المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات 2013-2017 وميثاق منظومة النزاهة الوطنية وخطته التنفيذية والتقارير الدورية حول أوضاع حقوق الإنسان في الأردن والتقارير الرسمية وتقارير الظل المقدمة للجان التعاهدية وتوصيات هذه الاخيرة وتقارير المقررين الخاصين وتقارير المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، فقد شكلت رئاسة الوزراء في عام 2015 لجنة لإعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان برئاسة وزير العدل وعضوية المفوض العام لحقوق الإنسان ونقيب الصحفيين وأمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ورئيس ديوان التشريع والرأي والمنسق الحكومي لحقوق الإنسان، وانبثق عن تلك اللجنة فريق عمل من ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان؛ لصياغة مسودةالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بأشراف المنسق الحكومي لحقوق الإنسان، الذي تمكن بالفعل من إعداد الخطة مدار البحث(المعهد الديمقراطي الوطني والوكالة الامريكية للتنمية الدولية، بلا تاريخ، ص ص 12-6)، التي اطلقت للعمل ونشرت على المواقع الإلكترونية للمؤسسات المعنية وتستشهد بها الوفود الرسمية في المحافل الدولية لحقوق الإنسان كما حدث في محفل مناقشة تقرير الأردن الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 2017 في جنيف.

وجاءت هذه الدراسة لتقييم منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للأعوام 2016-2025 ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي 2016 و2017؛ لغياب الدراسات السابقة منجهة والبحث عن أدلة العلاقة ما بين حقوق الإنسان والعمل الاجتماعي على اعتبار أن حقوق الإنسان من مرجعيات العمل الاجتماعي على المستوى النظري(رطروط، 2017) من جهة ثانيةوللاستجابة لنهج تميز الأداء(مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، 2017) الذي يؤكد على مراجعة الخطط خلال مدة نفاذها؛ بغرض تطويرها من جهة ثالثة.

وتقع بقية الدراسة في جزءان، الأول نظري يبين خصائص نهج حقوق الإنسانوالمنهجية المثلى لإعداد خططه الطويلة المدى وتقييم مضمونها ومخرجاتها الفعلية ونموذجها الأردني والدراسات ذات العلاقة به،والثاني عملي يعكس مبررات الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلتها البحثية ومنهجيتها ونتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها ومقترحاتها.

الإطار النظري:

أولا: خصائص نهج حقوق الإنسان:

للإنسان حيثما كان وأينما وجد مجمل حقوقه(الأمم المتحدة، 2002)، التي تتطلبحمايتها بنهج الحق الإنساني، الذي تعبر عنه التشريعات المعمول بها في مجتمعه، التي يأتي في طليعتها الاتفاقيات الدولية. فلهذه الاتفاقيات مجمل خصائصها(رطروط، 2013)، المتمثلة بشموليتها وإلزاميتها وتكاملها وعولمتها ومعياريتها. فهي شاملة لأنها تشتمل على كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهي ملزمة لأنها تتطلب ممن صادق عليها، أو انضم إليها، تقديم تقارير دورية عن مدى

تطبيقها إلى لجان الأمم المتحدة. وهي متكاملة لأنها غير قابلة للتجزئة ولا تخضع للتراتبية. وهي معولمة، بل عالمية لأنها تشكل قانونا دوليا، متقدما على القوانين الوطنية. وهي معيارية لقابلية موادها للقياس بنوعيه الكمي والنوعي، وللتدليل عليها بموجب مصادر تحقق موضوعية أو مؤشرات أداء فعلية.

فحكومات الدول من خلال توقيعها ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية ، تكون قد دخلت في تعاقد مع مواطنيها ومع مجتمعها الدولي، الذي يراقبها ويقيم أعمالها. ولهذا فعلى تلك الحكومات إعلام مواطنيها والمجتمع الدولي بأنها ستتعامل مع مواطنيها والوافدين المقيمين على أراضيها بموجب حقوقهم التي تنهل مبادئها من المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وهي:

1- مبدأ العالمية، ومفاده عدم استثناء أي أحد من فرصة الوفاء بحقه.

2- مبدأ المساواة، ومعناه عدم التسامح مع أي تمييز في تطبيق الحق.

3- مبدأ الشمولية، ونصه تطبيق الحق بكامله.

4- مبدأ الكفاية، وخلاصته أن للحق مستوى أدنى يتوجب تحقيقه ويجوز تجاوزه نحو الأعلى.

5- مبدأ الملاءمة، وجوهره ملاءمة الحقوق لمعتقدات سكان المجتمع المحلي.

6- مبدأ الإدارة العادلة، وفحواه تطبيق معايير الحقوق ومتطلبات تنفيذها على المتأثرين بها بنفس السوية.

وبما أن غالبية دول العالم دخلت في تعاقد مع مواطنيها ومع المجتمع الدولي، وأعلمتهم عن ذلك من جراء توقيعها ومصادقتها على الاتفاقياتالدولية، فعليها أن توظف مواردها المختلفة لاسيما المالية منها لصالح مواطنيها ونظرائهم الوافدين الذين يعشيون على أراضيها. ويتوقع من الدولة، التي صادقت حكومتها على الاتفاقيات الدولية أو انضمت إلى هذه الأخيرة، تيسير نوعين من الحقوق، هما:حق الوصول إلى أماكن تقديم الخدمات وتلقي للخدمات، الذي يعبر عن التزام الدولة في توفير الخدمات. وحق الاستحقاق، الذي يعبر عن ما يتوقعه المواطنين والوافدين من طرق معاملة حين مراجعتهم للمؤسسات المعنية بخدمتهم، وتلقيهم لخدمات تلك المؤسسات.

وبموجب هذين النوعين من الحقوق، فيتوقع من الدولة أن تلعب ثلاثة ادوار رئيسة في مجال حقوق الإنسان، وهي:

1- دور الموفر للخدمات والارتقاء بمعايير تقديم تلك الخدمات، الذي يؤكد على ضرورة قيام الدولة بتوفير الخدمات لجميع الأشخاص، وتمكينهم من الوصول إلى أماكن تقديم هذه الخدمات، وتلقيهم لها، وقياس مدى رضائهم عنها .

2- دور المنظم للخدمات، الذي يقتضي من الدولة أن تنظم عملية تطبيق حقوق الأشخاص، ومراقبة تلك العملية وتقييمها.

3- دور الكاسب للتأييد، الذي يتطلب من الدولة أن تكسب تأييد سكان مجتمعاتها المحلية للحقوق المتساوية لجميع الأشخاص.

ثانيا: المنهجية المثلى لإعداد الخطط الطويلة المدى:

وجد التخطيط الاستراتيجي في العالم منذ زمن بعيد(العثمان، 2005)، ومفاده تدخل جهة ما في وضع أمر ما يهمها؛ للوقاية منه أو علاجه، لتلافيه أو للاستجابة منه، لفهمه وتفسيره وضبطه والتنبؤ به، بالاستناد إلى نتائج تحليل هذا الوضع بطرق شتى

أكثرها شيوعا طريقة التحليل الرباعي(SWAT)) الخاصة بتحديد معطيات بيئة الوضع مدار التحليل التي تشتمل على مواطن قوته وضعفه الداخلية وفرصه وتهديداته الخارجية من مختلف مصادرها المتوفرة والمتاحة، مثل: نتائج المسوح والدراسات، مدركات الفاعلين أو المتدخلين، ومدركات أيضا المتأثرين إيجابا أو سلبا. وطريقة التحليل الرباعي(PESTL) للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتشريعية المؤثرة في الوضع المدروس بنهج مصادر التحقق(رطروط والشنيكات، 2017). ويترتب على التخطيط للتدخل في الوضع المراد التحكم به، حقيقته ، التي تعكس مقدماته الموضوعية ونتائج تحليله وحالته الراهنة وصورته المنشودة. فلا يمكن الوصول لحقيقة الوضع المراد التدخل به وإعداد إطارها العام إلا من خلال الطريق الإداري، المستمد لمبرراته من نماذج إدارة الجودة الشاملة، وتقول طروحاته بضرورة فصل رؤية الوضع المرغوب ورسالته وقيمه وسياساته وأهدافه عن خطته التنفيذية التي تشتمل على أنشطة أهدافه وجهات تنفيذها ومؤشرات أدائها وموازنتها المالية.

ويعبر عن هذا الاتجاه في الأردن جوائز الملك عبدالله الثاني للتميز، المعمول بها منذ عام 2002 ، التي تعمل بموجب منهجية " الرادار"(RADAR) الجامعة(نصار، 2011، ص 11)؛ لأن لها مستويين، أحدهما عام قوامه مراحله الأربعة(تحديد الأهداف المرغوبة، إعداد خطة لتحقيق الأهداف، وضع خطة الأهداف المراد تحقيقها موضع التنفيذ، وتقييم ما تحقق من الأهداف في ضوء مؤشرات أدائها ومصادر تحققها)، والآخر خاص جوهره التفاصيل المرتبطة بالنتائج(نمطية، سببية، مقارنة، فئوية، دلالية) والخطة الإجرائية(منطقية، تكاملية، ترابطية) والأنشطة التنفيذية(شمولية، نظامية) وأسلوب التقييم(دوري، ملائم) ونتيجة المراجعة(موضوعات تظهر مجالات التقدم والتأخير). كما تنهض على أسسها ومعاييرها ومن هذه الاخيرة معيار الاستراتيجية، الذي توجد أربعة متطلبات لتنفيذه ، هي: تقدير احتياجات وتوقعات المؤثرين والمتأثرين بالوضع المراد ضبطه، وقياس أداء وإمكانات الجهة أو الجهات المعنية به، وتحديد التدخلات المناسبة للتعامل معه، وتعميمها وتطبيقها ومراقبة تنفيذها وتقييم أثرها(مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، 2017).

وعليه تثار هنا مجموعة من الأسئلة بشأن منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025، قد تجد إجاباتها في بند نتائج هذه الدراسة، ومفادها التالي:

1. هل استعمل في الخطة نهج التحليل الرباعي لوضع الأردن في مجال حقوق الإنسان؟.
2. إن استعملت الخطة نهج التحليل الرباعي، فما هي مصادره؟، وهل كشف عن مواطن قوة الأردن وضعفه الداخلي وفرصه وتهديداته الخارجية في مجال حقوق الإنسان ؟، وعن أيضا العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتشريعية المؤثرة في حقوق الإنسان؟.
3. هل للخطة مكوناتها من الرؤية والرسالة والقيم والسياسات والأهداف، المستمدة من نتائج تحليلها لوضع الأردن في مجال حقوق الإنسان؟.
4. إن كان للخطة مكوناتها، فهل رؤيتها تعظيمية أم واقعية؟، وهل رسالتها ممكنة التنفيذ ؟، وهل قيمها مؤسسية؟، وهل أهدافها ذكية(SMART) ولها مؤشرات أداء تساعد على قياس مدى تحقيقها؟.

5. هل للخطةإطار تنفيذي يعبر عن رؤيتها ورسالتها وقيمها وسياساتها وأهدافها؟. وهل وضعت هذه الخطة موضع التنفيذ والمراقبة والتقييم؟، وهل كان لأنشطة تلك الخطة جهات معنية بتنفيذها ومؤشرات أداء وموازنات مالية؟.

6. إن كان للخطةإطار تنفيذي، فما هي مخرجاته لعامي 2016 و2017 والدروس والعبر المستفادة منها؟.

ثالثا: تقييم مضمون وثيقة الخطة:

يوجد سبعة عشر سؤالا لتقييم مضمون وثيقة الخطة، يوصى بطرحها بعض الأكاديميين(مصاروة، 2016) دون توضحيهم لطريقة تصحيحها أو احتساب درجاتها، وتلك الأسئلة هي:

1. هل تم القيام بتحليل لمواطن القوة والضعف في مجال الوثيقة؟.
2. هل استهلت الوثيقة بعرض يحلل الوضع الراهن المتعلق بالموضوع الرئيس للوثيقة؟.
3. هل ذكرت الوثيقة التاثيرات الضارة على المجتمع اذا لم يتم تنفيذ السياسة/ الاستراتيجة وتغيير الوضع الرأهن؟.
4. هل وردت في الوثيقة إحصاءات عن القضية أو المشكلة الرئيسة؟.
5. هل توزعت الوثيقة إلى محاور؟.
6. هل ذكرت الوثيقة غاية السياسة/ الاستراتيجة؟.
7. ما عدد الأهداف الرئيسة التي وردت في الوثيقة؟.
8. ما عدد الاهداف الفرعية ؟.
9. هل ورد في الوثيقة ذكر لبرامج ومشروعات وأنشطة تنفيذ السياسة؟.
10. هل جاء في الوثيقة مؤشرات رقمية مرتبطة بتواريخ زمنية مستقبلية لقياس الأهداف؟.
11. هل اشارت الوثيقة إلى الجهة المنفذة أو المنسقة للسياسية؟.
12. هل اشارت الوثيقة إلى الجهات/ الاطراف المتعاونة؟.
13. هل اشارت وثيقة السياسة إلى علاقة بينها وبين سياسات واستراتجيات أخرى؟.
14. هل اوردت الوثيقة مؤشرات رقمية أو غير رقمية لقياس الأداء؟.
15. هل توقعت الوثيقة أي معيقات؟.
16. هل قدرت الوثيقة كلفة تنفيذ السياسة/ الاستراتجية؟.
17. هل اشتملت الخطة على خطة للمتابعة والتقييم؟.

رابعا: تقييم مخرجات الخطة:

تخضع خطة التدخل بوضع ما بعد تطبيقها لتقييم مخرجاتها الفعلية، الذي قد يكون من قبل المؤسسات أو الجهات المعنية بتنفيذها ومراقبتها وتقويمها، أو من قبل المؤسسات المستقلة والباحثين المستقلين ، أو من قبل فريق مشترك من قبل المؤسسات المعنية ونظيرتها المستقلة.

وللوقوف على المخرجات الفعلية لخطة التدخل بوضع ما، فيجب أن تكون أهدافها ذكية(SMART) كما يظهر من اتجاه تلك

الأهداف(رفع، زيادة، خفض، الخ..) ومداها الزمني(من عام x إلى عام y) ومضمونها(إحداث التغيير، المحافظة على الوضع القائم إن كان إيجابيا) ومؤشرات أدائها الفعلية والمستهدفة أو مصادر التحقق الموضوعية منها. كما يجب أن تكون لأنشطة تحقيق الأهداف مؤشرات أداء فعلية وأخرى مستهدفة ومصادر تحقق وجدول وزمني للتنفيذ وجهات مسؤولة وموازنات وميزانيات مالية.

وعليه فيمكن طرح الاسئلة أدناه بشأن تقييم مخرجاتالخطة الوطنية الأردنية الشاملةلحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ، التي قد تجد الإجابة عن كل منها في بند نتائج هذه الدراسة، وتلك الاسئلة هي:

1. هل أهداف الخطة مصاغة بطريقة ذكية، تعكس مدى بسطتها وقابليتها للقياس الإجرائي وواقعيتها وحساسيتها للزمن؟.
2. هل يوجد لكل هدف من أهداف الخطة مؤشرات أداء فعلية وأخرى مستهدفة ومصادرتحقق؟.
3. هل يوجد لكل هدف من أهداف الخطة أنشطة تكفل تنفيذه ولكل منها مؤشرات أداء ومصادرتحقق وجدول وزمني للتنفيذ وجهات مسؤولة وموازنات وميزانيات مالية؟.
4. هل أحدثت عملية تنفيذ أنشطة الخطة أي تغيرات؟، وإن أحدثت فما هي هذه التغيرات ووجهتها؟.
5. هل حققت الخطة أهدافها؟، وهل كان تحقيقها لأهدافها بفعلها هي أم بفعل مصادرتأثيرية أخرى؟.

خامسا: وصف الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان ودراسات تقييمها:

تشتمل وثيقة الخطة محل الدراسة(المعهد الديمقراطي الوطني والوكالة الامريكية للتنمية الدولية، بلا تاريخ) على ديباجتها وقوامها تاريخ الأردن وحاضره، وعلى أسسها ومرتكزاتها ومفادها مبادئ الشريعة الإسلامية والدستور الأردني والشرعية الدولية لحقوق الإنسان ومنظومة التشريعات الوطنية والميثاق الوطني الأردني والمراجع والادبيات ذات العلاقة بحالة حقوق الإنسان في الأردن، وعلى الخطوات الإجرائية لعملية إعدادها بالنهجين التشاركي والشمولي، وعلى نتائج تحليلها الرباعي(analysis swat) بشأن مواطن القوة والضعف الداخلي للأردن وفرصه وتهديداته الخارجية في مجال حقوق الإنسان، وعلى إطارها الاستراتيجي المتمثل في رؤيتها ورسالتها وقيمها ومنهجية عملها وأهدافها وإطارها الزمني ومحاورها والاهداف الفرعية لكل منها، وعلى خاتمتها، وعلى خطتها التنفيذية.

وتفتقر الخطة مدار البحث لدراسات تقييمها؛ لكونه لا توجد سوى دراسة واحدة تطرقت لها وهي دراسة رطروط والشنيكات(2016)، التي أشارت إلى أن الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان تشتمل على محورا للمرأة يفتقر لأهدافه الذكية ولمؤشرات أداء تلك الأهداف.

ثانيا: الإطار العملي:

لهذه الدراسة مبرراتها وأهميتها وأهدافها ومشكلتها البحثية ومنهجيتها ونتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها ومقترحاتها المبينة على النحو التالي:

أولا: مبررات الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلتها البحثية ومنهجيتها:

أ. مبررات الدراسة:

1. غياب دراسات تقييم منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي 2016 و2017، مما قد يجعل من هذه الدراسة الأولى من نوعها ورائدة في مجالها.

2. البحث عن الادلة الميدانية للافتراض القائل بأن نهج حقوق الإنسان من مرجعيات العمل الاجتماعي المهني.

3. إثراء تقارير لجان الظل، التي تعمل لصالح لجان حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بحقيقة الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 على مستوى التنفيذ والمراقبة والتقييم.

4. استخلاص الدروس والعبر المستفادة من نتائج تقييم منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي 2016 و2017، مما قد يحفز الباحثين المستقلين في بقية الدول العربية على تقييم خطط حقوق الإنسان في تلك الدول.

ب. أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من عوائدها التطبيقية أدناه، التي جاءت على شكل مخرجات فعلية، وهي:

1. تقرير تقييمي يبين مدى سلامة منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات -2016 2025 وصحة مضمونها ومستوى مخرجاتها لعامي 2016 و2017، قد هيئة التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان وشركائها من منظمات المجتمع المدني والباحثين المستقلين.

2. تقرير يشتمل على أسس تقييم الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025ومعاييرها، قد يفيد في إعداد الحقائب التدربية للمهتمين بمكافحة الاتجار بالبشر.

3. قائمة بالدروس والعبر المستفادة من نتائج تقييم منهجية إعدادالخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ومضمونها ومخرجاتها الفعلية، قد تفيد في تحفيز الباحثين المستقلين على تقييم خطط حقوق الإنسان في الدول العربية.

ج. أهداف الدراسة:

للدراسة نوعان من الأهداف تسعى إلى تحقيقهما، الأول عام ويعبر عنه السؤال التالي: ما مستوى منهجية إعدادالخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي 2016 و2017؟. أما الثاني فهو خاص وتعكسه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى منهجية إعدادالخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ؟.

2. ما مستوى مضمون وثيقةالخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ؟.

3. ما مستوى المخرجات الفعليةالخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسانلعامي 2016 و2017؟.

د. مشكلة الدراسة:

أعدت الحكومة الأردنية بالتعاون مع شركائها من منظمات المجتمع المدنيفي عام 2015 خطة وطنية شاملة لحقوق

الإنسانللسنوات 2016-2025، جاءت هذه الدراسة لتحديدمستوى منهجية إعداد الخطةمدار البحثومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي 2016 و2017. بمعنى آخر فقد جاءت الدراسة للإجابة عن سؤالها الرئيس وتفرعاته المشار إليه في بند أهدافها.

هـ منهجية الدراسة:

للدراسة مجتمعها البحثي، وهوالخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ، الذي خضع للتقييم وفق محاور إطارها النظري الدائرة حول المنهجية المثلى لإعداد الخطة وتقييم مضمون وثيقتها ومخرجاتها الفعلية، من خلال إعطاء كل منها درجة كمية تعبرعن مستواها إن مرتفعا أو متوسطا أو منخفضا. فالمستوى المرتفع هو بلغ 66.66% فأكثر، بينما المستوى المتوسط فهو إن وقع بين حدي 33.33% و 66.65%، أما المستوى المنخفض فهو 33.32% فأقل.

كما أن للدراسة طرائقها البحثية المتمثلة في تحليل مضمون وثيقة الخطة مدار البحث، وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن الخطة محل الدراسة، والمقارنة المعيارية لواقع منهجية إعداد الاستراتيجية المبحوثية ومضمونها ومخرجاتها مع نموذجه المثالي المشار إليه في الإطار النظري للدراسة.

واستعمل في بيانات الدراسة بعض معاملات الاحصاء الوصفي المتمثلة في التكرارات الخام والنسب المؤية والمتوسطات الحسابية .

ثانيا: نتائج الدراسة واستنتاجاتها وتوصياتها ومقترحاتها:

أ. نتائج الدراسة:

للإجابة عن السؤال لفرعي الأول للدراسة القائل: ما مستوى منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025؟، فقد عقدت مقارنة معيارية بين واقع منهجية إعداد الخطة المدروسة و نموذجه المثالي المشار إليه في الإطار النظري للدراسة تحت عنوان المنهجية المثلى لإعداد الخطة، وتبين من نتائج تلك المقارنة، التي يظهرها الجدول رقم 1 بأن مستوى منهجية إعداد الخطة المبحوثة متوسط ؛ لبلوغه 53%.

وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الأول بقولها مستوى منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025متوسط.

الجدول(1): نتائج تقييم منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025

سؤال التقييم	الإجابة عن سؤال التقييم		درجة التقييم من صفر إلى واحد صحيح
	نعم	لا	
هل استعمل في الخطة نهج التحليل الرباعي لوضع الأردن في مجال حقوق الإنسان؟.	نعم		1
إن استعملت الاستراتيجية نهج التحليل الرباعي، فما هي مصادره؟.	نعم ومصادر التحليل مدركات المبحوثين		0.50
هل كشف هذه المصادر عن مواطن قوة الأردن وضعفه الداخلي وفرصه وتهديداته الخارجية في مجال حقوق الإنسان ؟	نعم إلى حد ما		0.50

كما هل كشف هذه المصادر عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتشريعية المؤثرة في منع حقوق الإنسان؟.		لم تكشف	0
هل للخطة مكوناتها من الرؤية والرسالة والقيم والسياسات والأهداف، المستمدة من نتائج تحليلها لوضع الأردن في مجال منع الاتجار بالبشر؟.	نعم لكن غير مستمدة من نتائج التحليل		0.50
إن كان للخطة مكوناتها، فهل رؤيتها تعظيمية أم واقعية؟.	توجد رؤية تعظيمة يصعب تحقيقها بدليل عدم تحقيق الأردن للأهداف الإنمائية للألفية		0.50
هل رسالة الخطة ممكنة التنفيذ ؟.	نعم		1
هل سياسات الخطة مرتبطة بنهج حقوق الإنسان ؟.	نعم		1
هل أهداف الاستراتيجية ذكية(SMART)؟.		لا	0
هل لأهداف الخطة مؤشرات أداء تساعد على قياس مدى تحقيقها؟.		لا	0
هل للخطةجانب تنفيذييعبر عن رؤيتها ورسالتها وقيمها وسياساتها وأهدافها؟.	نعم		1
هل وضعت هذه الخطة موضع التنفيذ والمراقبة والتقييم؟.	نعم		1
هل كان لأنشطة تلك الخطة جهات معنية بتنفيذها؟.	نعم		1
هل كان لأنشطة تلك الخطة مؤشرات أداء؟.		لا	0
هل كان لأنشطة تلك الخطة موازنات مالية؟.		لا	0
إن كان للخطةجانب تنفيذي، فما هي مخرجاته؟.	نعم توجد مخرجات لكن أثرها غير معلوم؛ لغياب تقييمها		0.05
إن كان للخطةجانب تنفيذي، فما هي الدروس والعبر المستفادة منه؟.	نعم صدور بعض التشريعات غير المعلوم أثرها وتعرض التقارير الوطنية للحقوق الإنسان للنقد من قبل اللجان الدولية		0.05
حصلت منهجية إعداد الخطة على ٩ درجات من أصل ١٧ درجة بنسبة قدرها ٥٣٪، مما يشير إلى أن مستواها متوسط.			

بينما للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني للدراسة ومفاده ما مستوى مضمون وثيقة الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025؟، فقد حلل مضمون الخطة المدروسة في ضوء سبعة عشر سؤالا مشار إليها في الإطار النظري للدراسة، وأظهرت النتائج التي يعكسها الجدول رقم 2 بأن مستوى مضمون وثيقة الخطة المبحوثة متوسط؛ لبلوغه 56%. وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي االثاني بقولها مستوى مضمون وثيقة الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025متوسط .

الجدول(2): نتائج تقييم مضمون وثيقة الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025

سؤال التقييم	الإجابة عن سؤال التقييم		درجة التقييم من صفر إلى واحد صحيح
	نعم	لا	
هل تم القيام بتحليل لمواطن القوة والضعف في مجال الوثيقة؟.	نعم		1

هل استهلت الوثيقة بعرض يحلل الوضع الراهن المتعلق بالموضوع الرئيس للوثيقة؟.		لا	0
هل ذكرت الوثيقة التاثيرات الضارة على المجتمع اذا لم يتم تنفيذ السياسة/ الاستراتيجة وتغيير الوضع الرأهن؟.		لا	0
هل وردت في الوثيقة إحصاءات عن القضية أو المشكلة الرئيسة؟.		لا	0
هل توزعت الوثيقة إلى محاور؟.	نعم		1
هل ذكرت الوثيقة غاية السياسة/ الاستراتيجة؟.	نعم		1
هل ورد في الوثيقة أهداف رئيسة ؟.	نعم		1
هل ورد في الوثيقة أهداف فرعية ؟.	نعم		1
هل ورد في الوثيقة ذكرلبرامج ومشروعات وانشطة تنفيذ السياسة؟.	نعم		1
هل جاء في الوثيقة مؤشرات رقمية مرتبطة بتواريخ زمنية مسقبلية لقياس الاهداف؟.		لا	0
هل اشارت الوثيقة إلى الجهة المنفذة أو المنسقة للسياسية؟.	نعم		1
هل اشارت الوثيقة إلى الجهات/ الاطراف المتعاونة؟.	نعم		1
هل اشارت وثيقة السياسة إلى علاقة بينها وبين سياسات واستراتجيات أخرى؟.	نعم		1
هل اوردت الوثيقة مؤشرات رقمية أو غيررقمية لقياس الاداء؟.	نعم لكن المؤشرات غيركمية		0.50
هل توقعت الوثيقة أي معيقات؟.		لا	0
هل قدرت الوثيقة كلفة تنفيذ السياسة/ الاستراتجية؟.		لا	0
هل اشتملت الخطة على خطة للمتابعة والتقييم؟.		لا	0
حصل تحليل مضمون الخطة على 9.50 درجات من أصل 17 درجة بنسبة قدرها 56%، مما يشير إلى مستواه المتوسط.			

أما للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث للدراسة ونصه ما مستوى المخرجات الفعليةللخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان لعامي 2016 و2017 ؟،فقد درست المخرجات المتوقعة للخطة المدروسة في ضوء أثنى عشر سؤالا مشار إليها في الإطار النظري للدراسة، وأظهرت النتائج التي يبينها الجدول رقم 3 بأن مستوى المخرجات الفعلية للخطة المبحوثة خلال عامي 2016 و2017متوسط؛ لبلوغه 46%.

وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الثالث بقولها مستوى المخرجات الفعلية للخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان لعامي 2016 و2017 متوسط.

الجدول(3): نتائج تقييم مستوى المخرجات الفعلية للخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان لعامي 2016 و2017

سؤال التقييم	الإجابة عن سؤال التقييم		درجة التقييم من صفر إلى واحد صحيح
	نعم	لا	

هل أهداف الخطة مصاغة بطريقة ذكية، تعكس مدى بسطتها وقابليتها للقياس الإجرائي وواقعيتها وحساسيتها للزمن؟.		لا	0
هل يوجد لكل هدف من أهداف الخطة مؤشرات أداء فعلية وأخرى مستهدفة ومصادر تحقق؟.		لا	0
هل يوجد لكل هدف من الأهداف العامة للاستراتيجية:			
أنشطة تكفل تنفيذه؟.			
وهل لكل منها مؤشرات أداء ومصادر تحقق؟.	نعم		1
وهل لها جدول وزمني للتنفيذ؟.		لا	0
وهل لها جهات مسؤولة؟.	نعم		1
وهل لها موازنات؟.	نعم		1
وهل لها ميزانيات مالية؟.		لا	0
		لا	
هل أحدثت عملية تنفيذ أنشطة الخطة أي تغيرات؟.	نعم أحدثت تغيرات وهو صدور بعض التشريعات		1
إن أحدثت فما هي هذه التغيرات ووجهتها؟.	نعم أحدثت تغيرات لكن وجهتها غير معلومة		0.05
هل حققت الخطة أهدافها؟،	نعم حققت بعض أهدافها من التشريعات		٠,٥٠
وهل كان تحقيقها لأهدافها بفعلها هي أم بفعل مصادر تأثيرية أخرى؟.	نعم هناك عوامل خارجية مؤثرة		٠,٥٠
حصل تحليل مستوى المخرجات الفعلية للخطة على ٥,٥٠ درجات من أصل ١٢ درجة بنسبة قدرها ٤٦٪، مما يشير إلى مستواه المتوسط.			

وبالاستناد إلى حصيلة إجابات الاسئلة الفرعية الثالثة تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الرئيس بقولها التالي: المستوى العام لمنهجية إعدادالخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ومضمونها ومخرجاتها الفعلية لعامي 2016 و2017 متوسط؛ لبلوغ معدله 52%.

ب. استنتاجات الدراسة:

1. منهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 متوسطة المستوى.
2. مضمون الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 متوسط المستوى.
3. المخرجات المتوقعة الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 قابلة للتحقق بمستوى مستوسط.

ج. توصيات الدراسة:

1. رفع المستوى العام لمنهجية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025 ومضمونها ومخرجاتها الفعلية من تقدير متوسط إلى تقدير مرتفع.

د. مقترحات الدراسة:

1. بناء القدرة المؤسسية لمكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان والمركز الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان في مجالات المنهجية المثلى لإعداد الخطط وتحليل مضمون وثائقها وتقييم مخرجاتها المتوقعة والفعلية؛ لضمان تنفيذ التوصية أعلاه.

المراجع:

- الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان(مجموعة صكوك دولية)، المجلدين الأول والثاني، جنيف2002.
- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،2013، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.
- رطروط، فواز ، 2013 ، الاستراتجية الوطنية العمانية للطفولة للسنوات 2015-2025 ، مكتب الامم المتحدة للطفولة ووزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان(تقرير غير منشور).
- رطروط، فوازوختام الشنيكات، 2016 ، أداء نظام وقاية المرأة وحمايتها من العنف والتخطيط له في الأردن»، مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، المجلد 1، العدد 3، أكتوبر 2016 .
- رطروط، فوازوختام سالم الشنيكات، 2017، تحليل بيئة الجمعيات في الأردن والتخطيط الاستراتيجي لها، بحث قيد النشر.
- رطروط، فواز، 2017 ،أهداف مهننة العمل الاجتماعي الأردني وأنشطتها التنفيذية والتغذية الراجعة عليهما من وجهة نظر بعض الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين، مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، المجلد 2، العدد 2، تموز 2017.
- العثمان، حسين، 2005 حسين، استراتيجية الأسرة الأردنية، منشورات المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، 2017، كتيب المرحلة الثامنة لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الاداء المؤسسي والشفافية.
- مصاروة، عيسى، 2016 ، تقييم مضمون وثيقة الاستراتجية(محاضرة القيت على طلبة الدكتوراه بعلم الاجتماع

بالجامعة الأردنية).

- المعهد الديمقراطي الوطني والوكالة الامريكية للتنمية الدولية، بلا تاريخ، الخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2016-2025.
- نصار، هاجر، 2011، الجودة الشاملة وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني: دراسة تطبيقية على بعض منظمات المجتمع المدني في الأردن، رسالة دكتوراه تخصص خدمة اجتماعية، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية (غير منشورة).